



كاونسلو

منصة قانونية 100 % أونلاين

الرأي القانوني

بشأن الإجراء الأنسب وفق نظام الإفلاس

شركة: XXXXXX

(شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة)

العميل

XXXXXX

السجل التجاري

XXXXXXXXXXXX

موضوع الدراسة

تقييم المركز المالي والقانوني ومدى توافر شروط افتتاح إجراء من إجراءات الإفلاس

تاريخ الرأي

يوليو 2026 م 22

مقدمة من كاونسلو – منصة قانونية 100 % أونلاين

إعداد وإشراف

المستشار القانوني عمر رياض بغدادي



تنبيه مهني ونطاق الاعتماد

أعد هذا الرأي القانوني استناداً إلى المستندات المقدمة في ملف الشركة، وبوجه خاص السجل التجاري، والقوائم المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتقرير المراجع المستقل، وبيانات المديونيات، وأوامر التنفيذ، وبيان الدعاوى المقامة من الشركة. ولا يُعد هذا الرأي تقرير تقييم مالي أو تقرير خبير محاسبي، كما أن النتيجة النهائية أمام المحكمة ستتوقف على المستندات المحدثّة عند تقديم الطلب، وعلى صحة واكتمال الإفصاح عن الأصول والالتزامات والضمانات والتصرفات السابقة.

تحفظ أساسي: الرأي الوارد في هذه الدراسة هو تقييم قانوني مهني مبدئي، ويجب تحديثه فور استلام كشوف الحسابات البنكية، وكشف الدائنين النهائي، وتقييم الأصول، وبيان العقود والمشروعات القائمة.

فهرس الدراسة

- 1- الخلاصة التنفيذية
- 2- بيانات الشركة والخلفية النظامية
- 3- الوقائع المالية الجوهرية
- 4- ملاحظات تقرير المراجع المستقل
- 5- الديون وأوامر التنفيذ
- 6- الأصول والحقوق القابلة للتحصيل
- 7- المسائل القانونية محل الرأي
- 8- الإطار النظامي واجب التطبيق
- 9- التحليل القانوني وفق منهجية
- 10- أثر افتتاح الإجراء على التنفيذ
- 11- أثر الإجراء على الضامنين
- 12- ترتيب الدائنين
- 13- مسؤولية المدير والشريك
- 14- نقاط القوة والضعف .
- 15- المستندات الواجب استكمالها
- 16- خطة العمل المقترحة
- 17- صيغة الطلبات المقترحة
- 18- الرأي النهائي والتوصية الحاسمة
- 19- المراجع النظامية والمستندية



أولاً: الخلاصة التنفيذية

بعد مراجعة المستندات، يظهر بدرجة قوية أن الشركة ليست أمام مجرد اضطراب مالي مؤقت، وإنما أمام تعثر فعلي واقترب واضح من حالة الإفلاس أو تحققها محاسبياً وعملياً. وتستند هذه النتيجة إلى مجموعة مترابطة من المؤشرات المالية والقانونية والتنفيذية.

إجمالي الالتزامات الظاهرة في القوائم المالية يقارب 5.53 مليون ريال، مقابل أصول دفترية تقارب 1.09 مليون ريال، بما ينتج عنه عجز في حقوق الملكية يقارب 4.44 مليون ريال.

* بلغت الخسارة الصافية لعام 2025 قرابة 5.64 مليون ريال، وأصبحت حقوق الملكية سالبة بصورة جوهرية بلغت الديون الواردة في بيان الشركة نحو 4.32 مليون ريال، دون ضمان أن البيان يشمل جميع الديون التجارية والعمالية والزكوية والمصروفات المستحقة.

توجد أوامر تنفيذ متعددة ضد الشركة، وبعضها بمبالغ مرتفعة تتجاوز مليون ريال للمطالبة الواحدة، بما يدل على تحول التعثر إلى مطالبات قضائية وتنفيذية قائمة.

السيولة الظاهرة في نهاية السنة تكاد تكون معدومة، مع ضعف شديد في الأصول المتداولة مقارنة بالالتزامات المتداولة.

لا تتضمن المستندات خطة إنقاذ أو تمويلاً جديداً أو عقوداً تشغيلية مستقبلية مؤكدة تثبت أن استمرار الشركة سيحقق للدائنين عائداً أعلى من التصفية.

الرأي المختصر: الإجراء الأنسب وفق المستندات الحالية هو طلب افتتاح إجراء التصفية العادية. ولا يوصى بإعادة التنظيم المالي إلا إذا قدمت الشركة دليلاً حديثاً ومقنعاً على وجود نشاط قابل للاستمرار، وتمويل تشغيلي جديد، وتدفقات نقدية واقعية، وقبول مبدئي من الدائنين الرئيسيين.

ثانياً: بيانات الشركة والخلفية النظامية

- الشركة شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة ومقرها مدينة
- السجل التجاري رقم
- رأس المال الحالي وفق القوائم المالية 100,000 ريال بعد تخفيضه من مليون ريال خلال عام 2025
- تمارس نشاط المقاولات العامة، إلى جانب أنشطة تجارية وخدمية مرتبطة بالمقاولات والنقل والتجارة
- تخفيض رأس المال لا يعالج بذاته العجز المالي، خصوصاً مع تجاوز الخسائر رأس المال الجديد بأضعاف كبيرة



1- المركز المالي في 31 ديسمبر 2025 .

المبلغ التقريبي (ريال)	البيان
131,002	إجمالي الأصول المتداولة
961,551	إجمالي الأصول غير المتداولة
1,092,553	إجمالي الأصول
995,924	إجمالي الالتزامات المتداولة
4,538,441	إجمالي الالتزامات غير المتداولة
5,534,365	إجمالي الالتزامات
(4,441,812)	عجز حقوق الملكية

تغطي الأصول الدفترية أقل من خمس الالتزامات تقريباً. كما أن القيمة البيعية الفعلية لبعض الأصول عند التصفية قد تكون أدنى من قيمتها الدفترية، ولا سيما المعدات وحقوق استخدام الأصول

2- السيولة والقدرة على السداد

تبلغ الأصول المتداولة نحو 131 ألف ريال في مقابل التزامات متداولة تقارب 996 ألف ريال، أي أن نسبة التداول التقريبية لا تتجاوز 0.13 مرة. ويعني ذلك أن كل ريال من الالتزامات قصيرة الأجل يقابله نحو 13 هللة فقط من الأصول المتداولة قبل مراعاة مدى قابليتها الفعلية للتحصيل

3- الربحية والتشغيل

بلغت إيرادات عام 2025 نحو 1.01 مليون ريال، بينما تجاوزت تكلفة الإيرادات قيمة الإيراد، وانتهت السنة بخسارة صافية تقارب 5.64 مليون ريال. ويظهر بالمقارنة مع عام 2024 تراجع جوهري في حجم النشاط مع استمرار المصروفات والأعباء التمويلية.

4- التدفقات النقدية

لا تظهر القوائم تولد سيولة تشغيلية تمكّن الشركة من مواجهة ديونها، كما أن رصيد النقد في نهاية السنة كان معدوماً أو في حكم المعدوم. ويعد عجز التدفق النقدي مؤشراً مركزياً في تقدير التعثر، لأن القدرة على السداد تتعلق بأداء الديون عند الاستحقاق لا بمجرد وجود أصول دفترية.



رابعاً: ملاحظات تقرير المراجع المستقل

- عدم تزويد المراجع بالمستندات المؤيدة لحركة وأرصدة بعض القروض والتسهيلات التمويلية.
- عدم توفير كشف حساب بنكي يمكن من التحقق من بعض العمليات.
- وجود اختلاف بين الإيرادات المقدمة إلى الجهات الحكومية والإيرادات المثبتة في دفاتر الشركة.
- الإشارة إلى أن الخسائر المتراكمة تجاوزت رأس المال، مع قرار الشريك باستمرار الشركة.

الأثر القانوني: هذه التحفظات لا تنفي التعثر، لكنها تقلل من كفاية القوائم كدليل منفرد، وتوجب إرفاق مستندات مستقلة ومحدثة تثبت أرصدة الديون والأصول والحسابات البنكية.

خامساً: الديون وأوامر التنفيذ

#	الدائن	المبلغ (ريال)	النوع
1	XXXXXX	1,747,841.53	تمويل
2	XXXXXX	1,347,991.67	تمويل
3	XXXXXX	566,670.00	تمويل
4	XXXXXX	331,336.00	تمويل
5	XXXXXX	تقريباً 196,556.34	تمويل
6	XXXXXX	56,000.00	تمويل
7	XXXXXX	6,000.00	إيجار
8	XXXXXX	1,449.00	أفراد
9	XXXXXX	12,539.00	أفراد
10	XXXXXX	14,865.00	أفراد
11	XXXXXX	24,910.00	أفراد
12	XXXXXX	17,220.00	أفراد

يبلغ إجمالي القائمة نحو 4,323,378.54 ريالاً تقريباً. ويلاحظ أن القائمة لا تتطابق كلياً مع إجمالي الالتزامات في القوائم المالية، مما يستلزم إعداد سجل دائنين موحد ومطابق قبل التقديم.



ثبوت تعثر السداد:

تعدد أوامر التنفيذ واستمرارها دون سداد يمثل دليلاً عملياً مهماً على عجز الشركة عن الوفاء بالديون المستحقة، ويعزز الاستدلال على أن الحالة تتجاوز العجز المحاسبي إلى تعثر فعلي في الدفع.

سادساً: الأصول والحقوق القابلة للتحصيل

1- الأصول الثابتة

تتضمن القوائم ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام أصول، إلا أن الملف لا يتضمن تقرير تقييم مستقل، ولا كشفاً تفصيلياً بحالة المعدات، ولا بياناً بالأصول المرهونة أو المؤجرة تموالياً، ولا تقديراً للقيمة السوقية عند البيع السريع.

2- الحقوق المقامة لصالح الشركة

الموقف	قيمة المطالبة (ريال)	المدين للشركة
مطالبة/تنفيذ	751,594.40	XXXXXX
مطالبة	4,000.00	XXXXXX

إجمالي المطالبات المعلنة لصالح الشركة يقارب 755,594.40 ريالاً. ويجب تحديد مدى نهائية السندات التنفيذية، والملاءة المالية للمدينين، والمبالغ المحصلة فعلياً، واحتمالية التحصيل ومدته.

سابعاً: المسائل القانونية محل الرأي

- 1- هل تعد الشركة متعثرة أو مفلسة وفق نظام الإفلاس؟
- 2- هل يمكن تطبيق إجراءات صغار المدينين؟
- 3- هل إعادة التنظيم المالي قابلة للتطبيق؟
- 4- هل التصفية العادية هي الإجراء الأنسب؟
- 5- هل يمكن أن تكون التصفية الإدارية أنسب؟
- 6- ما أثر افتتاح الإجراء على أوامر التنفيذ؟
- 7- ما أثر الإجراء على الضامين الشخصيين؟
- 8- ما مسؤولية المدير والشريك عن الإفصاح والتصرفات السابقة؟

ثامناً: الإطار النظامي واجب التطبيق

يطبق على الحالة نظام الإفلاس السعودي ولائحته التنفيذية، ويتضمن النظام عدة إجراءات، أبرزها:



التسوية الوقائية، وإعادة التنظيم المالي، والتصفية، والتصفية الإدارية، والإجراءات المخصصة لصغار المدينين .
ويجب اختيار الإجراء الذي يحقق أفضل قيمة ممكنة للدائنين ويحافظ على الأصول ويمنع التسابق الفردي على التنفيذ.

تاسعاً: التحليل القانوني

المسألة الأولى: هل الشركة متعثرة أو مفلسة؟

القاعدة: يجوز افتتاح إجراء التصفية إذا كان المدين متعثراً أو مفلساً. ويقوم التعثر عند توقف المدين عن سداد دين مستحق في موعده، بينما ترتبط حالة الإفلاس باستعراق الديون للأصول أو العجز المستمر عن الوفاء.
التطبيق: تتجاوز الالتزامات الأصول بأكثر من أربعة ملايين ريال، وحقوق الملكية سالبة، والسيولة شبه معدومة، والخسارة السنوية كبيرة، وأوامر التنفيذ متعددة، والنشاط متراجع بصورة جوهرية.

النتيجة: توجد أدلة قوية على أن الشركة متعثرة، كما توجد قرائن مالية جدية على تحقق الإفلاس.

المسألة الثانية: هل الشركة من صغار المدينين؟

القاعدة: يعد المدين صغيراً إذا لم يتجاوز إجمالي ديونه الحد المالي المقرر نظاماً عند افتتاح الإجراء :التطبيق
الديون المعلنة تتجاوز 4.32 مليون ريال، كما أن الالتزامات المحاسبية تقارب 5.53 مليون ريال.

النتيجة: لا تنطبق على الشركة صفة المدين الصغير، ولا يناسبها إجراء التصفية لصغار المدينين.

المسألة الثالثة: هل إعادة التنظيم المالي مناسبة؟

القاعدة: تكون إعادة التنظيم مناسبة عندما توجد فرصة واقعية لاستمرار النشاط وتحقيق عوائد للدائنين تفوق عائد التصفية، مع توافر خطة قابلة للتنفيذ وتمويل تشغيلي وقابلية للتفاوض مع الدائنين.
التطبيق: لا يقدم الملف الحالي عقوداً تشغيلية مستقبلية مربحة، أو تمويلاً جديداً، أو قبولاً مبدئياً من الدائنين، أو تدفقات نقدية تثبت قدرة الشركة على الاستمرار. كما أن تحفظات المراجع تجعل بناء خطة موثوقة أمراً صعباً قبل استكمال البيانات.

النتيجة: لا تتوافر حالياً مقومات كافية للتوصية بإعادة التنظيم المالي. ويعاد النظر فقط عند تقديم عقود مربحة وتمويل جديد وخطة تدفقات نقدية وتأييد من الدائنين الرئيسيين.



المسألة الرابعة: هل التصفية العادية هي الإجراء الأنسب؟

القاعدة: تكون التصفية مناسبة عند تعثر أو إفلاس المدين، وعدم وجود فرصة واقعية للاستمرار بعائد أفضل، وتوافر أصول تكفي مبدئياً لمصروفات الإجراء.

التطبيق: الديون تتجاوز مليوني ريال، والعجز المالي جوهري، وأوامر التنفيذ متعددة، ولا توجد خطة إنقاذ مثبتة، مع وجود أصول وحقوق قابلة للحصر والتقييم.

النتيجة: إجراء التصفية العادية هو الإجراء الأرجح لملاءمة وفق المستندات الحالية.

المسألة الخامسة: هل التصفية الإدارية مناسبة؟

القاعدة: التصفية الإدارية تلائم الحالة التي لا يتوقع فيها أن تكفي حصيلة الأصول حتى لمصروفات التصفية العادية.

التطبيق: القيمة الدفترية للأصول تقارب 1.09 مليون ريال، فضلاً عن مطالبة تنفيذية تقارب 751 ألف ريال، لكن القيمة الصافية الفعلية غير معروفة بسبب احتمال وجود رهون أو إيجارات تمويلية أو تدنٍ في القيمة البيعية.

النتيجة: لا يوصى حالياً بالتصفية الإدارية قبل إعداد تقييم سوقي للأصول وتحديد صافي الأصول الحرة من الضمانات.

عاشراً: أثر افتتاح الإجراء على التنفيذ

افتتاح إجراء الإفلاس يترتب الآثار النظامية المتعلقة بتعليق المطالبات وفق نوع الإجراء وقرار المحكمة. والغاية هي وقف التسابق الفردي على أصول الشركة وتحويل المطالبات إلى مسار جماعي تحت إشراف المحكمة والأمين، دون أن يعني ذلك إسقاط أصل الديون.

على الدائنين تقديم مطالباتهم إلى الأمين، ثم يجري فحصها وتصنيفها وتوزيع الحصيلة وفق الأولويات النظامية. أما الحجوزات والقيود السابقة فتخضع لأحكام النظام وقرارات المحكمة بحسب طبيعتها وتوقيتها.

الحادي عشر: أثر الإجراء على الضامنين

يظهر من بيان المديونيات أن بعض التسهيلات مضمونة من أشخاص طبيعيين. وافتتاح إفلاس الشركة لا يؤدي بذاته إلى إبراء الضامن أو إسقاط الكفالات والضمانات الشخصية. لذلك يجب فحص كل ضمان مستقلاً من حيث صفته وحدوده وطبيعة السند الموقع وما إذا كان الدين مضموناً بعين من أصول الشركة أو بضمان شخصي فقط.

- نوع الضمان وحدوده المالية.
- صفة التوقيع وهل تم بصفته الشخصية.
- وجود رهن أو أصل ضامن محدد.



- الإجراءات التنفيذية المقامة على الضامن.
- أثر أي توزيع من التفليسة على الرصيد المتبقي.

مخاطر الضامين: قد يؤدي إفلاس الشركة عملياً إلى انتقال التركيز التنفيذي إلى الضامين الشخصيين، وهو ما يتطلب استراتيجية منفصلة لكل ضامن.

الثاني عشر: ترتيب الدائنين

لا توزع حصيلة التصفية بالتساوي الحسابي، وإنما وفق الأولويات النظامية. ويجب التمييز بين الدائن المضمون بضمان عيني نافذ على أصل من أصول الشركة، وبين الدائن الذي يملك كفالة شخصية فقط. فالكفالة الشخصية تمنح حقاً إضافياً تجاه الكفيل، لكنها لا تجعل الدائن بالضرورة صاحب أولوية على أصول الشركة.

- مصروفات الإجراء والمصروفات القضائية.
- الدائنون المضمونون في حدود قيمة الأصل الضامن .
- المستحقات ذات الأولوية النظامية، ومنها بعض مستحقات العاملين.
- الديون غير المضمونة
- المستحقات الحكومية بحسب ترتيبها النظامي

الثالث عشر: مسؤولية المدير والشريك

الأصل أن مسؤولية الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا تتجاوز حصته، إلا أن هذه الحماية لا تمتد إلى الضمانات الشخصية أو الأفعال المخالفة للنظام أو التصرفات التي تلحق الضرر بجماعة الدائنين.

- خلط أموال الشركة بالأموال الشخصية.
 - إخفاء الأصول أو نقلها بقصد الإضرار بالدائنين.
 - تقديم بيانات مضللة أو ناقصة.
 - تفضيل دائن دون مسوغ خلال الفترات النظامية .
 - التصرف في أصول بأقل من قيمتها.
 - سداد ديون لأطراف ذات علاقة بصورة تضر بجماعة الدائنين.
 - تحمل التزامات جديدة مع العلم بعدم القدرة على الوفاء بها.
 - عدم التعاون مع المحكمة أو الأمين.
- ينبغي وقف أي سحبات أو توزيعات أو تحويلات غير اعتيادية من تاريخ اتخاذ قرار التقدم بالإفلاس، وقصر المدفوعات على المصروفات التشغيلية الضرورية والموثقة.



الرابع عشر: نقاط القوة في طلب التصفية

- وجود قوائم مالية حديثة نسبياً.
- وجود تقرير مراجع مستقل وإن كان متحفظاً.
- ثبوت حقوق ملكية سالية.
- تعدد أوامر التنفيذ .
- وجود ديون تتجاوز حد صغار المدينين .
- وجود كشف بعدد من الدائنين .
- وجود أصول يمكن حصرها وتقييمها .
- وجود حقوق للشركة ضد الغير.
- وضوح الانخفاض الحاد في النشاط والسيولة.

الخامس عشر: نقاط الضعف والمخاطر

- الرأي المتحفظ للمراجع بسبب نقص مستندات القروض وكشوف الحسابات
- عدم وجود كشوف حسابات بنكية كاملة
- عدم مطابقة كشف المديونيات بصورة نهائية مع القوائم المالية
- عدم حصر جميع الدائنين التجاريين والعماليين والحكوميين
- عدم وجود تقييم مستقل للأصول
- عدم تحديد الأصول المرهونة أو المؤجرة
- عدم وجود قائمة محدثة بالعاملين ومستحققاتهم
- عدم بيان العقود والمشروعات القائمة والمتوقعة
- عدم بيان التصرفات خلال العامين السابقين
- عدم وجود بيان دقيق بالضمانات والكفالات
- وجود اختلافات محتملة بين الإيرادات الدفترية والإقرارات المقدمة للجهات الحكومية
- عدم بيان ما إذا كانت الشركة ما زالت تمارس نشاطاً فعلياً

السادس عشر: المستندات الواجب استكمالها قبل التقديم

أ. المستندات المالية:

- *كشف جميع الحسابات البنكية من 1 يناير 2024 حتى تاريخ الطلب
- *ميزان مراجعة حديث حتى نهاية الشهر السابق للتقديم
- *قوائم مالية إدارية محدثة
- *تدفق نقدي فعلي ومتوقع لمدة اثني عشر شهراً



- *.كشف تفصيلي بجميع الدائنين
- *.كشف بجميع المدينين والمبالغ المتوقع تحصيلها
- *.إقرارات الزكاة والضريبة والقيمة المضافة
- *.كشفوف الرواتب ومستحقات العاملين
- *.كشف بالقروض والأقساط والتسهيلات والضمانات

ب. مستندات الأصول

- *.سجل تفصيلي للمعدات والمركبات
- *.صور الملكيات والاستثمارات والفواتير
- *.بيان الأصول المرهونة أو المؤجرة
- *.تقييم مستقل للقيمة السوقية والتصفوية
- *.بيان المخزون إن وجد
- *.بيان الحسابات المحجوزة والأموال لدى الغير

ج. المستندات القانونية

- *.عقد التأسيس وجميع التعديلات
- *.قرار الشريك بطلب افتتاح إجراء التصفية
- *.جميع السندات التنفيذية والأحكام
- *.العقود التمويلية
- *.العقود والمشروعات الجارية والمتوقفة
- *.بيان الدعاوى المقامة من الشركة وعليها
- *.بيان التصرفات مع الأطراف ذات العلاقة
- *.العقود التي فسخت أو سحبت من الشركة
- *.الضمانات الشخصية الصادرة من الشريك أو الغير
- *.إفصاح عن أي أصول أو حسابات باسم الغير لكنها تعود للشركة

السابع عشر: خطة العمل المقترحة

المرحلة الأولى: ضبط البيانات

توحيد إجمالي الديون المحاسبية وإجمالي المطالبات التنفيذية وإجمالي كشف الدائنين، مع تفسير أي فروق في مذكرة مطابقة.



المرحلة الثانية: تقييم الأصول

تعيين مقيم معتمد لتحديد القيمة السوقية وقيمة البيع السريع والأصول الحرة من الضمانات والأصول المملوكة للممولين وصافي الحصيلة المتوقعة.

المرحلة الثالثة: اختبار البدائل

إعداد مقارنة رقمية بين عائد استمرار النشاط، وعائد إعادة التنظيم، وعائد التصفية. فإن لم يثبت أن الاستمرار يحقق عائداً أفضل، تعتمد التصفية.

المرحلة الرابعة: تقديم الطلب :

إعداد الطلب إلى المحكمة التجارية المختصة مرفقاً بقرار الشريك، والقوائم المالية، وقائمة الدائنين، والأصول، والأحكام وأوامر التنفيذ، وأدلة التعثر والإفلاس.

الثامن عشر: صيغة الطلبات المقترحة

- 1- الحكم بافتتاح إجراء التصفية لشركة ، سجل تجاري رقم ، لثبوت تعثرها وعجزها عن سداد ديونها المستحقة ، واستغراق التزاماتها لأصولها، وتعذر استمرار نشاطها بما يحقق عائداً أفضل للدائنين .
- 2- تعيين أمين تصفية مرخص وتمكينه من استلام إدارة الشركة وحصر أصولها وحقوقها وديونها ومطالبات دائنيها
- 3- ترتيب الآثار النظامية المترتبة على افتتاح الإجراء، بما في ذلك تعليق المطالبات والإجراءات الفردية وفق أحكام نظام الإفلاس.
- 4- إثبات أن جميع أصول الشركة وحقوقها، بما فيها المطالبات التنفيذية المقامة على الغير، تدخل ضمن أصول التفليسة.
- 5- اتخاذ ما يلزم للمحافظة على أصول الشركة ومنع التصرف فيها خارج نطاق الإجراء .

التاسع عشر: الرأي النهائي والتوصية الحاسمة

الرأي	المسألة
الشركة متعثرة بصورة واضحة، وتوجد مؤشرات قوية على تحقق الإفلاس مالياً وعملياً.	حالة الشركة
غير منطبق بسبب تجاوز الديون الحد المالي المقرر.	صغار المدينين
غير موصى بها حالياً لعدم وجود مقترح تسوية وقدرة مثبتة على السداد.	التسوية الوقائية
غير مبررة وفق الملف الحالي ما لم يظهر تمويل جديد وعقد مربحة وخطة قابلة للتنفيذ.	إعادة التنظيم المالي
سابقة لأوانها قبل تقييم الأصول وتحديد صافي قيمتها.	التصفية الإدارية
هي الإجراء الأنسب والأكثر اتساقاً مع حالة الشركة والمستندات الحالية.	التصفية العادية



الرأي	المسألة
متوسطة وليست كاملة بسبب نقص كشوف الحسابات والتقييمات والمطابقة التفصيلية.	جاهزية الملف
افتتاح إفلاس الشركة لا يعني إبراء الضامين الشخصيين.	الضامنون

التوصية الحاسمة: نوصي باستكمال المستندات بصورة عاجلة ثم تقديم طلب افتتاح إجراء التصفية العادية، بدلاً من إدارة كل ملف تنفيذ على حدة؛ لما في ذلك من حماية جماعية للأصول، ومنع التسابق الفردي، وتحقيق قدر أعلى من العدالة بين الدائنين.

العشرون: المراجع النظامية والمستندية

- نظام الإفلاس السعودي ولائحته التنفيذية والقرارات والقواعد ذات الصلة
 - bankruptcy.gov.sa: الموقع الرسمي للجنة الإفلاس
 - القوائم المالية لشركة XXXXXX للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
 - تقرير مراجع الحسابات المستقل المرفق بالقوائم المالية
 - بيان المديونيات وأوامر التنفيذ المرفقة بملف الشركة
 - بيان الدعاوى والمطالبات المقامة من الشركة ضد الغير
- تنتهي هذه الدراسة عند حدود المستندات المتاحة وقت إعدادها، وتبقى قابلة للتحديث فور ورود مستندات أو بيانات مالية أو تنفيذية جديدة.